تركيا... بين الأزمات الداخلية وتراجع علاقاتها الخارجية

أردوغان

أحداث ساحة «تقسيم»

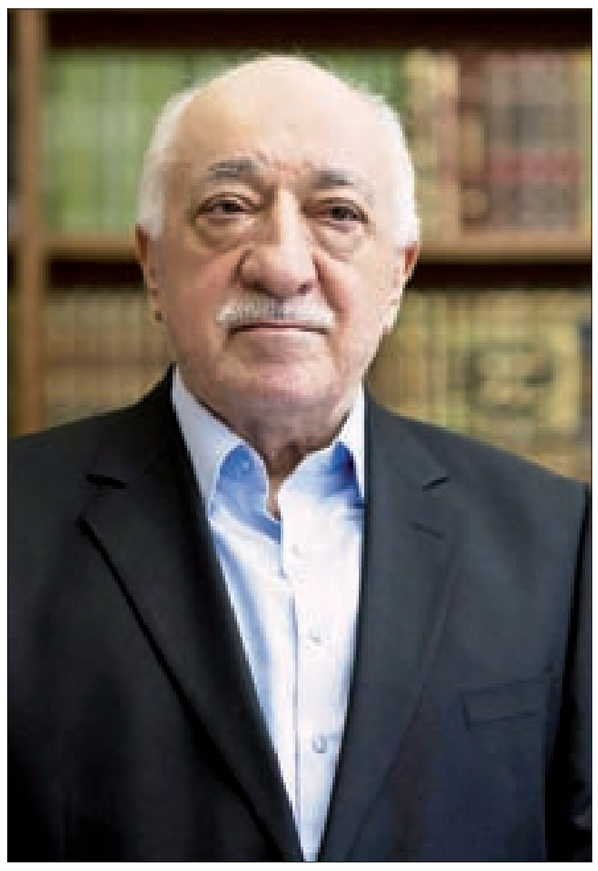
كولن

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

كتب موقع «Journal-neo.org»:

لا شكّ في أن تركيا تلعب اليوم دوراً إيجابياً للغاية في العالم الجديد الذي يولد مكان عالم الاستخبارات الأميركية وتاريخها الحافل بالحروب والرعب والفوضى. وتقف تركيا على مفترق طرق من إمكانية لعب دور إيجابيّ للغاية في النظام الأوروبي ـ الآسيوي الناشئ في روسيا والصين، عبر «منظمة تعاون شانغهاي» وعملها في إنشاء البنية التحتية للطاقة والسكك الحديدية تفعيلها. وقد يتم عزل تركيا نفسها وكسرها كما حصل في أوكرانيا ومن قبل الشعب عينه. فمن خلال إقامة تحالف اقتصادي وسياسي مبدئي مع روسيا والصين، ستستطيع تركيا حكماً لعب دور محوريّ في بناء عالم جديد خالٍ من ديون نظام الدولار، قد يخلّص أوروبا أيضاً من كبوتها وركودها.

بانتظار تركيا فرصة جميلة عبر تحالفها مع روسيا وتغيير هذه التحالف لموازين القوى في العالم. وهذا يتطلب الكثير من الإرادة. وفي حال حصل ذلك بطريقة جيدة ومنفتحة، ستستمتع تركيا بازدهار ونموّ لم تعرفهما قبلاً، وبعلاقات «حُسن جوار» جيدة وحقيقية. تستحق تركيا، كما الشعب التركي أفضل مما يتمتعون به الآن.

تستعر حربٌ مريرة في الداخل التركي، تدور رحاها بين فتح الله كولن ـ وهو مفكر إسلاميّ وداعية تركيّ ورئيس حركة معروفة باسم «Camaat» (حركة باللغة التركية) في مقابل الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه السياسي، حزب «العدالة والتنمية». يدّعي أتباع كولن أن زعيمهم هو باحث إسلامي وداعية كبير على رغم أنه لم يتجاوز في تعليمه الابتدائي الخامس. بينما يدعوه منتقدوه بزعيم طائفة إسلامية تشابه إلى حدّ بعيد السيناتولوجيا المسيحية، وهي فلسفة دينية تطبيقية تسعى إلى تحسين حياة الفرد روحيا وجعله سعيدا، أو نسخة إسلامية ممّا يسمى «أوبوس داي»، وهي منظمة تابعة للكنيسة الكاثوليكية وتدعو الجميع إلى القداسة في الحياة العادية.

يتّهم معارضو كولن تخطيطه الاستيلاء على مؤسسات الدولة الحيوية في تركيا، كما على مؤسسات الجيش، والقضاء ووزارة التربية والتعليم، تطهير الجيش من العلمانية، أو ما يُعرف بالكمالية التقليدية... وباختصار، الإتيان بانقلاب «إسلامي». فمنذ صيف عام 2013، انطلقت حرب مفتوحة بين الرئيس الإسلامي أردوغان وحليفه الانتخابي السابق كولن، وحركته التي تملك المئات من المدارس في تركيا وخارجها، كما تعبّر عن آرائها في عدد من الصحف (كصحيفة «زمان» المحافظة) والمحطات التلفزيونية «سامانيولو» التي تملكها، إضافة إلى «مصرف آسيا» الضخم.

وكما أوردتُ تفصيلياً في كتابي «Amerikas Heiliger Krieg»، فإن لحركة كولن وجودٌ ملفت في ألمانيا، ويدعم هذه الحركة في الغالب سياسيون ألمان مشهورون بـ«اعتدالهم». لكن، ما لم يجرِ تداوله أبداً بشكل علني في تركيا أو حتى بين قلّة قليلة من الصحافيين في الغرب، هو الدليل الحسيّ على أن فتح الله كولن، يشكّل أحد مشاريع الدوائر الضيقة والمغلقة في وكالة الاستخبارات الأميركية «CIA»، أي الدوائر عينها التي شكّلت الرحم التي نما فيها أسامة بن لادن، والمجاهدون الأفغان الإرهابيون خلال حرب الثمانينات ضدّ قوات الاتحاد السوفياتي هناك، ولاحقاً في البوسنة، وفي الشيشان وجوارها. ومما لا شكّ فيه أنّ تبعات هذه الحرب الخفية الدائرة في تركيا، سيكون لها عواقب أكبر وأشدّ هولاً يمكن أن تمتدّ لتطال أراض ومناطق خارج تركيا.

وفي مقابلة أجريتها والزميل دنّيز أولكوتيان، وهو صحافيّ معروف في الصحيفة التركية الشهيرة «جمهورييت»، يؤكد ويليام أنغدال وهو مستشار استراتيجي ومحاضر، وحائز على درجة في السياسة من جامعة «برينستون»، أنه يجدر بنا النظر بعمق إلى ما يجري في الداخل التركي، فتركيا بلد يلعب دوراً استراتيجياً أكبر بكثير من كونه عضواً في حلف الناتو. ولذا، علينا أن ندرس حركة كولن بوصفها تملك أهدافاً تذهب أبعد ممّا قد يكون لمشروع الرومي ـ في ما مضى ـ أو لكولن من بعده.

تنحصر معلوماتنا الأولية حول كولن في نضاله ضدّ الشيوعية. لذا، فمن المرجح أنه يتمتع بعلاقة وثيقة وقديمة بوكالة الاستخبارات الأميركية، وقد أصرّت هذه الأخيرة على تقديم كولن في صورة مختلفة تماماً عن صورة المجاهدين الإرهابيين أمثال حكمت يار في أفغانستان، وناصر أوريك في البوسنة، المولعَين بقطع الرؤوس وأكل قلوب البشر. فقد ظهر كولن للناس عبر وسائل الإعلام على أنه رجل «السلام والمحبة والإخاء»، حتى أنه سعى إلى التقاط صورة تذكارية له مع البابا يوحنا بولس الثاني، والتي روّج لها كولن عبر مواقعه الإلكترونية. كما سعت مؤسسة كولن الكائنة في واشنطن إلى توظيف أحد أعلى الخبراء أجرا في مجال العلاقات العامة في واشنطن، أي جورج دبليو بوش بهدف العمل على «التخفيف» من حدّة أفكاره البغيضة والعدائية تجاه المسلمين. لكن، يبدو من الواضح أن التلاعب بالأفكار الذي لطالما انتهجته «CIA» ووزارة الخارجية الأميركية، ينهار يوماً بعد يوم في كل مكان من العالم بسبب التمسك غير المبرّر بالأفكار المقفلة والمزنرة بالجهل؛ ويكفي دليلاً على صحة ما نقول، النظر إلى العبث والفوضى العارمة التي خلقوها مع النازيين الجدد في أوكرانيا.

لكن، ماذا لو أردنا أن نقدم أدلّة قاطعة على عمل كلّ من كولن و«CIA» سوياً؟ إنها فكرة مثيرة حقاً للجدل، ولا ترتبط فقط بنظريات بعض المحلّلين الاستراتيجيين، بل هي أيضاً آراء كثيرين من المطّلعين والخبراء الأتراك رفيعي المستوى ممّن وثقوا لصلات عميقة بين كولن وأحد أبرز شخصيات «CIA» غراهام فولر. فعندما فرّ فتح الله كولن من تركيا هارباً عام 1999 لتجنب المحاكمة بتهمة الخيانة، قال إنه اختار عدم الذهاب إلى أيّ من الدول الإسلامية التي عرضت عليه اللجوء، واختار بدلاً من ذلك الولايات المتحدة الأميركية. قد يكون فعل ذلك بهدف مساعدة «CIA». وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد عرقلت حصوله على تأشيرة دخول إلى البلاد بصفته «شخصية ذات قدرات غير اعتيادية في مجال التربية والتعليم»، مبرّرين تصرفهم هذا بأن كولن لم يتلقّ تعليماً يتجاوز الصف الابتدائي الخامس، وأنه ليس بداعية إسلاميّ كما يدّعي مناصروه. لكن، ومع اعتراضات سجّلها ثلاثة من أبرز الشخصيات الأميركية في مكتب التحقيقات الفدرالي، ووزارة الخارجية الأميركية، ووزارة الأمن الداخلي الأميركية، تمكن كولن، أخيراً، من الحصول على البطاقة الخضراء والإقامة الدائمة على أراضي الولايات المتحدة الأميركية.

سؤالٌ وجيه آخر لا بدّ لنا من طرحه، يرتبط بما إذا كان هناك فوائد ومصالح مشتركة للفريقين من هذه العلاقة؟ وكيف عملت وكالة الاستخبارات الأميركية على مساعدة مؤسسات كولن في التطور والنمو؟

يجيب ويليام أنغدال على هذه التساؤلات مؤكداً أن حركة كولن تمكّنت من تطوير إمبراطورية واسعة من الأعمال التي اكتسبت المزيد والمزيد من النفوذ عن طريق توظيف مؤيديها في سلك الشرطة والقضاء وكذلك في مجال التربية والتعليم. فقد ساعدته «CIA» في بناء المدارس وتوظيفها في خدمة الناس عبر كافة مناطق آسيا الوسطى، كما ساهمت أيضاً عبر وسائل إعلامها المنتشرة والمؤثرة في الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، في تقديم دعاية مجانية وجذابة للتغلب على معارضيه وفتح مدارسه في جميع أنحاء أميركا.

وبالنسبة إلى «CIA»، فهذه كانت إحدى أكثر الوسائل تأثيراً، والهادفة إلى ضرب تركيا المستقلّة العلمانية الكمالية في الصميم، والمضيّ قدماً في تجارة المخدرات الأفغانية عبر العالم واستعمال مناصري كولن لزعزعة استقرار الأنظمة المعارضة التي تسعى شبكة «CIA» في واشنطن إلى التخلص منها بشدّة.

سيبيل أدموندز، وهو المترجم التركي السابق لدى «FBI»، والمعروف باسم أبراموفيتش، والذي شكّل مع غراهام فوللر جزءاً من عصابة مخفية داخل الحكومة الأميركية استطاعت إماطة اللثام عن استخدام تركيا لعدد من الشبكات ذات جداول الأعمال الإجرامية في جميع أنحاء الأراضي التركية، من اسطنبول إلى الصين، مؤكدةً أن هذه الشبكات تضطلع أيضاً بدور كبير في مجال تهريب الهيروئين من أفغانستان.

وبعد تقاعده من وزارة الخارجية الأميركية، خدم أبراموفيتش في مجلس إدارة الصندوق الوطني الذي يموّل الكونغرس الأميركي للديمقراطية «NED»، كما شارك مع جورج سوروس في تأسيس «مجموعة الأزمات الدولية» في مختلف المناطق التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة. وتورّط كلاهما في دعم «الثورات الملوّنة» منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، من «أوبتور» في صربيا إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004، فالانقلاب الأوكراني عامَي 2013 – 2014، والثورة الخضراء في إيران، إلى «ثورة اللوتس» في ميدان التحرير في مصر عام 2011.

أما غراهام فوللر، فهو ضالعٌ في نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية، التي تتولى توجيه المجاهدين والتنظيمات السياسية الإسلامية الأخرى منذ ثمانينات القرن الماضي. وقد أمضى عشرين سنة من عمره يخدم كضابط عمليات في وكالة الاستخبارات الأميركية في تركيا، لبنان، السعودية، اليمن وأفغانستان، وكان أحد أبرز الناصحين الأوائل لوكالة «CIA» في استخدام الولايات المتحدة جماعات الإخوان المسلمين وكذلك «مؤسّسات كولن» كوسيلة لدفع السياسة الخارجية الأميركية قدماً في هذه المناطق.

هاجر كولن من تركيا إلى الولايات المتحدة عام 1999، أي بعد ثلاثة أيام من إلقاء القبض على زعيم حركة الأكراد عبد الله أوجلان وجلبه إلى تركيا. وقد تكون الولايات المتحدة قد تخوّفت من أن ينتهي كولن في السجون التركية أسوة بأوجلان، ففضلت التخطيط لهربه بهدف العمل على صقل صورته وضخّ المزيد والمزيد من الهالة حولها. قانونياً، يستطيع كولن العودة إلى تركيا. وفي هذا الكثير والكثير مما يمكن أن يُقال.

تنتهج الحكومة التركية حالياً وتحديداً حزب «العدالة والتنمية» الأردوغاني عملية سياسية ضخمة ضدّ أتباع كولن المنضوين في مؤسسات الشرطة والقضاء. ومن ناحية أخرى، تحوم شكوك عدّة حول احتمال تعاون حزب «العدالة والتنمية» مع كولن قبل فضيحة الفساد في 17 تشرين الثاني. فهل يمكننا القول إنّ حزب «العدالة والتنمية»، رجب طيب أردوغان و«CIA» كانوا متحالفين أيضاً؟

ومجدّداً، يقدّم لنا ويليام أنغدال إجابة شافية تذكّرنا بضرورة ألا ننسى أهمية عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وكيف أن هذه العضوية لا تسمح للحكومة التركية بالتملّص من سيطرة الناتو ـ وبالتالي واشنطن ـ لفترة طويلة. فعندما بدأ أردوغان يختبر الإبحار السياسي والاستراتيجي وحيداً، عملت وسائل الإعلام الأميركية المنتشرة في العالم بتشويه صورته، كما هاجمه إعلام كولن بعنف وضراوة. قد يمتدّ الانفصال بين أردوغان وكولن إلى أبعد من فضيحة 17 تشرين الثاني. فمن ذا الذي كان وراء تسريب هذه الاتهامات؟ وما الذي فعله السفير الأميركي في أنقره فرانسيس ريكاردون حيال ذلك؟ من دون أن ننسى أن أردوغان كان يساعد إيران من تحت الطاولة في التهرّب من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة ضدّها من قبل الولايات المتحدة. إذاً، تكمن مصلحة هذه الأخيرة في وقف التعاون بين أردوغان وإيران.

من الواضح إذاً، أن كولن ووكالة الاستخبارات الأميركية يقفان جنباً إلى جنب في صراعهما ضدّ أردوغان وحزب «العدالة والتنمية»، ومع ذلك، فإن محاولات إحباط إعادة انتخابه رئيساً باءت بالفشل. ولا بدّ لنا أن نضع في الاعتبار أن «الفضيحة» ارتكزت على محاولة أردوغان منع فرض عقوبات نفطية على إيران، لذا، يمكن القول إنّ هذه الفضائح صبّت في خدمة إيقاف هذه التجارة، وهذا هو هدف واشنطن في المقام الأول.

العلاقات التركية ـ الأميركية

كتب سونير كاغابتاي لـ«غلوباليست»:

عندما جئتُ إلى واشنطن عام 2002، كانت وزارة الدفاع من أفضل أصدقاء تركيا داخل الحكومة الأميركية. اعتبر البنتاغون تركيا حليفاً قوياً، وكان أفراد يرتدون الزيّ العسكريّ الأميركي لديهم عاطفة عميقة بالنسبة إلى تركيا، بسبب التعاون الأميركي ـ التركي في الحرب الباردة، وفي البلقان في التسعينات من القرن الماضي.

اليوم، فقدت وزارة الدفاع ولعها بتركيا. هذا التغيير هو نتيجة لشعور أميركا بحدوث تغير في هوية تركيا ودورها في حلف شمال الأطلسي. يجب عدم التفكير في الأمر على أن ثمة عداءً صريحاً بين البلدين. فما تزال تركيا رسمياً حليفة لواشنطن. لا بل أن العلاقات العسكرية تزدهر. فالضباط الأميركيون يحترمون نظراءهم الأتراك ويرغبون في العمل معهم، ولدى تركيا أصدقاء في أماكن أخرى في الحكومة الأميركية. ومع ذلك، فإن الجيش الأميركي لم يعد ينظر إلى تركيا كما كان يفعل في السابق.

إن التحوّل في وضع تركيا في نظر الجيش الأميركي هو نتيجة للآليات التركية والأميركية المختلفة. في أعقاب هجمات 11 أيلول، غدت حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك الجيش، مشغولة بتحديد الحلفاء المسلمين المعتدلين. استفادت تركيا من هذا المسعى مع فوز حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي الحاكم في انتخابات عام 2002، فشكل الحكومة بناءً على فكرة الاعتدال.

لكن حزب «العدالة والتنمية» أغضب حلفاءه المحتملين في واشنطن، وذلك عندما رفض مساعدة واشنطن في الحرب على العراق عام 2003. يرى البعض أن الجيش الأميركي لم يتعاف تماماً من هذا الخلاف، على رغم أن باقي الحكومة طبّعت العلاقات مع الحزب في نهاية المطاف. على أيّ حال، استعيدت العلاقات الثنائية تدريجياً بمجرد أن بدأت أنقرة في مساعدة الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان، وفي الحرب ضد تنظيم «القاعدة».

في ظل زعامة حزب «العدالة والتنمية» في العقد الماضي، أصبحت تركيا مركزاً لوجستياً للعمليات الأميركية في الشرق الأوسط وخارجه. وفي المقابل، بدأت واشنطن تقديم المساعدة الاستخبارية لتركيا في حربها ضدّ حزب «العمال الكردستاني» المحظور عام 2007، وبدأت العلاقات بين أنقرة وواشنطن تتوطّد.

يمكن القول إن الجيش الأميركي كان على استعداد لنسيان الخلاف الذي نشب مع تركيا بسبب حرب العراق، ولكن أزمة عام 2010 بين تركيا و«إسرائيل» بدّدت هذا الأمل. أدى انهيار العلاقات بين حليفين رئيسيين للبنتاغون في الشرق الأوسط إلى إحباط الجيش الأميركي وإغضابه أيضاً من دور حكومة حزب «العدالة والتنمية» في إذكاء أزمة «أسطول الحرّية»، التي أدت إلى انهيار العلاقات التركية ـ «الإسرائيلية» في أيار 2010.

اهتزت ثقة الجيش الأميركي في تركيا عام 2013، عندما قرّرت تركيا شراء نظام دفاع جوّي صيني، ما أثار اعتراضات علنية نادرة من واشنطن. كما حذّر حلف شمال الأطلسي من أن الحلف لن يدخل النظام الصيني في نظام الدفاع الجوّي الخاص به.

من وجهة نظر واشنطن، زادت تركيا الطين بلّة بهذه الخطوة ـ وكانت أنقرة قد لجأت للتوّ إلى حلف شمال الأطلسي لنشر صواريخ «باتريوت» داخل تركيا لصدّ التهديد السوري في كانون الأول من عام 2012. وبالتالي، من جهة، لم يكن لدى تركيا مشكلة في الاعتماد على الدعم العسكري لحلف الناتو، بينما من جهة أخرى، اشترت نظاماً لا يمكن استخدامه لدعم حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي.

منذ ذلك الحين، حاولت أنقرة عكس الضرر، كما أن هناك دلائل تشير إلى أن تركيا قد تشتري نظام دفاع جوي أوروبي، ولكن الضرر قد وقع بالفعل. ويرى البنتاغون هذه الحلقة كمثال آخر على الأيديولوجيا التي يتبعها حزب «العدالة والتنمية» التركي مع خصوم أميركا.

وتبعاً لنمط من الصعود والهبوط، ومع بداية ما يسمّى «الربيع العربي»، جدّد التعاون التركي مع واشنطن في ليبيا الآمال في استعادة علاقات الجيش الأميركي مع تركيا. ولكن الأحداث على الأرض بددت هذا الأمل مجدّداً. عندما وصل «الربيع العربي» إلى سورية، التي تقع على عتبة تركيا، عام 2011، قفزت أنقرة لدعم «الانتفاضة السورية» قبل واشنطن.

ومع ذلك، فقد غضّت الطرف أيضاً عن الجهاديين الذين كانوا في طريقهم إلى سورية لمحاربة نظام الأسد. وكانت على استعداد لتجاهل هذه التهديدات لأن هدف أنقرة الأساس في سورية الإطاحة بنظام الأسد.

ولكن، كي نكون عادلين، لم تقصد تركيا أبداً دعم الجهاديين. بدلاً من ذلك، اعتقدت أنقرة وما تزال تأمل أن الأسد سيسقط، وسيتولى «الأخيار» حكم البلاد، ثم سيقضي أولئك «الأخيار على الأشرار».

ولكن بالطبع، لم يحدث ذلك. وفي غضون ذلك، دشن بعض من الأشرار الذين عبروا الحدود إلى سورية تنظيم «داعش». وقد زاد عجز أنقرة على التنبّؤ واستباق ردود فعل الجهاديين من مخاوف البنتاغون اتجاه تركيا.

اليوم، يرى كثيرون في الجيش الأميركي تركيا كبلد يعمل مع خصوم أميركا في سورية. أنقرة، من ناحية أخرى، تنظر إلى عملية التطرف في سورية بشكل مختلف، وتلقي باللوم على عدم وجود دعم من جانب الولايات المتحدة للمتمردين المعتدلين، وأن ذلك هو السبب الرئيس في ظهور الجهاديين في الصراع.

ومن المفارقات، على رغم نهجهما المختلف، أن التهديد الذي يمثله تنظيم «داعش» أعاد التقارب بين تركيا وواشنطن، ويعمل البلدان الآن على مكافحة التنظيم على المستوى الثنائي. وبالمعنى التقني، فإن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتركيا تزدهر.

ولكن ما تزال هناك خلافات عميقة وراء هذه الهالة من التعاون العميق. على سبيل المثال، حليف تركيا على أرض الواقع في سورية هو تنظيم «أحرار الشام»، وهو جماعة تختلف قليلاً جداً عن تنظيم «القاعدة». وعلى العكس، فحليف أميركا على الأرض في سورية هو حزب «الوحدة الديمقراطي»، وهو حزب يختلف قليلاً جداً عن حزب «العمال الكردستاني».

وقد أثّرت 13 سنة من الخلافات السياسية بين أنقرة وواشنطن على وجهات نظر الجيش الأميركي إزاء تركيا. إذ يرى كثيرون في وزارة الدفاع الأميركية تركيا ليس بوصفها حليفاً قوياً، إنما كدولة ضالة في منظمة حلف شمال الأطلسي تخبّئ الدين والعقيدة في جعبتها، في انتهاك ميثاق الحلف.

يشبه اجتماع الناتو حفل عشاء مهذّباً ولا مجال فيه للمناقشات الدينية، بينما يشبه حزب «العدالة والتنمية» الضيف غريب الأطوار الذي يصرّ على مناقشة الدين خلال حفل العشاء. ربما تتعاون كل من واشنطن وأنقرة معاً عسكرياً، لكن ولع الجيش الأميركي بتركيا انتهى، وذلك على الأقل في الوقت الراهن.